

إشكالية تعزيز الديمقراطية في ظل الإصلاحات السياسية المتعاقبة في الجزائر 2022-1989

The Problem of Promoting Democracy in Light of Successive Political Reforms in Algeria 1989-2022



د/ محمد نبيل بخدومة

جامعة لونيسي علي - البليدة 2، (الجزائر)

m.bekhedouma@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول: 2022/12/23

تاريخ الإرسال: 2022/02/20

ملخص: تشهد الجزائر بصورة متعاقبة مجموعة من الإصلاحات السياسية التي يُعلن واضعوها أنها تهدف إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية في الحكم ومؤسساته. يُعتبر الإصلاح السياسي عن مجموعة من الإجراءات التي تطرأ على النسق السياسي بهدف تعزيز ديمقراطيته، وتستدعي تلك العملية إدراكا واعيا من قبل المجتمع للقيم الديمقراطية وشروطا أساسية في النظام السياسي. تتمثل الشروط الأساسية للنظام الديمقراطي في بداياته في الثوابت والمؤسسات السياسية التي يمكن أن يُحقق من خلالها الشعب حكمه ومشاركته في تقرير السياسات العامة.

يهدف هذا البحث إلى قياس التجربة الجزائرية في الإصلاح السياسي في ميزان الديمقراطية الليبرالية، وإلى مناقشة مدى استجابتها للمتطلبات الواقعية من أجل تعزيز الديمقراطية التي أقرها الدستور والمبادئ المؤسسة للجمهورية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي؛ الديمقراطية؛ الجزائر؛ النظام السياسي؛ المؤسسات السياسية.

Abstract: Algeria is undergoing a set of successively political reforms whose authors declare that it aims to promote the democratic rule. Political reform expresses a set of measures that take place in the political system in order to strengthening its democracy. This process calls for a conscious awareness of democratic values on the part of the society and basic conditions in the political regime. The basic conditions of the new democratic system are represented in the constants and political institutions through which the people can achieve their rule and their participation in deciding public policies.

This research aims to measure the Algerian experience in political reform in the balance of liberal democracy, and to discuss its response to realistic requirements in order to strengthen democracy sanctioned by the constitution and the founding principles of the republic.

key words: Political Reform; Democracy; Algeria; Political Regime; Political Institutions.

- مقدمة:

تأخذ المسألة الاقتصادية حيز الاهتمام الأكبر من قبل السلطة السياسية وفي النقاشات العامة في الجزائر حالياً، وعلى الرغم من الاعتراف بأن هذه المسألة تطرح نفسها بصورة ملحّة وطارئة، إلا أنها ليست سوى جزء من الكثير من العوامل التي يجب الالتفات إليها لتحقيق تقدم شامل. فالمجالات العامة (الاجتماعية والثقافية والتربوية والعلمية والسياسية والاقتصادية...) كلّها مترابطة مع بعضها بحيث لا يمكن تصور تحقيق أي تقدّم في إحدى المجالات دون الأخرى، أو إجراء إصلاحات جوهرية في إحداها بينما لا يتم التركيز على البقية إلا لإحداث بعض التغييرات العاجلة والشكلية.

تُعدّ معالجة المسألة السياسية شرطاً ضرورياً للتقدّم، إذ أن العناية بها من قبل المسؤولين السياسيين والفعاليات الاجتماعية والنخب على اختلافها وكل طوائف المجتمع، بصورة جدية، يتيح فهم الأسباب الحقيقية لمشكلة السلطة -كجزء من المشكلة الحضارية- والتي تلقي بظلالها على باقي المسائل الأخرى على اعتبار أن السلطة تملك بيدها الأدوات القانونية والواقعية التي تُمكن من تسريع التغيير والتخطيط له بالشكل الأنسب. إن بناء نموذجٍ للدولة والنمط الأصح للحكم يقع ضمن صلب اهتمامات المسألة السياسية، ولا يكون ذلك بالاعتماد على حلول جاهزة قد تؤدي في أغلب الأحيان إلى تعميق المشاكل بدل حلّها؛ إنما من خلال التمعّن في التكوينات الاجتماعية حقيقة وفي السيرورة التاريخية التي أدّت إلى تشكيل الواقع الحالي وفي ذلك الواقع بما يحمله من توافقات وتناقضات، وإدراك مكان الضعف ومواقع القوة، وحسن التدبير لمقتضيات كل مرحلة وما يجب أن يُقرّر ويُنفَّذ، حتى يكون الإصلاح أنفع وأجدي.

اختلفت مضامين الإصلاح في الجزائر في كل مرحلة من مراحلها، إذ تركّزت في الإصلاحات الإدارية والتقنية قبل الاستعمار، وأخذت بعداً أكثر شمولاً أثناءه، وتصدّت للمشكلات التنظيمية والاقتصادية بعد الاستقلال. تبنت الجزائر نموذج الديمقراطية الليبرالية وما تبعها من مؤسسات وآليات منذ سنة 1989، ومنذ عودة الاستقرار بعد تعطلّ المسار الديمقراطي لفترة، قدمت النخب الحاكمة الكثير من الإصلاحات السياسية التي افترض أنها ستعزز من الديمقراطية تدريجياً، وبعد مُضي أكثر من ثلاثة عقود تثور الأسئلة عن جدوى تلك الإصلاحات في تعزيز جوهر الديمقراطية حقيقة، والتي يرفعها شعار الجزائر ويؤكد عليها الدستور وتُبشّر بها السلطة السياسية؛ فهل أدّت الإصلاحات السياسية المتعاقبة في الجزائر إلى تعزيز الديمقراطية؟

إن الإجابة على السؤال قد تتطلب منهجاً علمياً بذاته بالمعنى الوضعي للعلم، وفي ذات الوقت فهو دعوة للتأمل في التجربة الجزائرية في مجال الإصلاح السياسي ونتائجها الواقعية، في خضم التحولات وعلى ضوء التنظيرات والتصورات المثلى التي تدعو لها الكتابات الديمقراطية ويلزم بها الدستور والمبادئ

الأخلاقية. لذلك فقد استخدمنا المنهجين التاريخي والمقارن من أجل استقراء التحولات الحادثة على مستوى الدساتير والقوانين المتعاقبة ومقارنة مدى تعزيز الديمقراطية من عدمه في كل دستور.

1. المفاهيم المختلفة لمصطلح الديمقراطية:

يتداول معظم القادة والناشطين السياسيين في العالم وكذلك الباحثين في العلوم السياسية مفهوم الديمقراطية باعتبارها النموذج الأمثل للحكم، وتنص النظريات الغربية على اعتبار أن الحكم الديمقراطي هو أفضل بديل يمكن الاعتماد عليه من قبل الشعوب لتحقيق غاياتها النهائية التي قد تتمثل في السعادة والرفاهية. ومن المعلوم أن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي هي وليدة تجربة طويلة من الحكم في أوروبا والعالم الغربي عامة، تلقفت بقية المجتمعات والأنظمة ذلك المفهوم مع التحولات الجديدة التي طرأت عليها، ولذلك فقد تعددت المضامين التي يمكن أن يعبر عنها مصطلح الديمقراطية. بالنسبة للغرب تعتبر الأنظمة الاشتراكية ذات طبيعة شمولية، وهي بعيدة عن التصور الديمقراطي، لكن في العديد من الكتابات وخاصة كتابات الزعماء الشيوعيين يدعو أولئك إلى بناء نظام ديمقراطي !

من الواضح أن الديمقراطية تلك التي دعا إليها منظرو الثورات الاشتراكية وزعمائها ذات مضمون متباين مع الطرح الغربي، وقد عبر عن ذلك "ماو تسي تونغ" في كتابه "حول الديمقراطية الجديدة" بقوله: "إن الجمهورية الديمقراطية الجديدة تختلف عن الجمهورية الرأسمالية من النمط الأوروبي والأمريكي القديم والخاضعة لدكتاتورية البرجوازية، إذ أن هذه الأخيرة هي جمهورية الديمقراطية القديمة التي قد فات أوانها، ومن جهة أخرى فإنها تختلف أيضا عن الجمهورية الاشتراكية من النمط السوفيياتي والخاضعة لدكتاتورية البروليتاريا" (ماو، 2007، الصفحات 32-33).

لكن في الوقت ذاته فقد دلّ حديث "ماو تسي تونغ" أيضا عن اختلاف مع الديمقراطية الاشتراكية التي أشار لجزء منها "فلاديمير لينين" في معرض حديثه عن الصراع الحزبي بين الراديكاليين والإصلاحيين قبل الثورة البلشفية، حيث اعتبر أن المهمة التي وقعت على روسيا آنذاك كانت التحول من نظام الحكم المطلق -والذي كانت تمثله الملكية- إلى نظام ديمقراطي، ويبدو أن "لينين" كان يصنف الحكم المطلق ذلك باعتباره يمثل أحد مظاهر الليبرالية، وأنه لخص مسألة التحول تلك إلى تبني الجماهير للديمقراطية عن قصد ووعي (لينين، 2007، الصفحات 8-9). لقد تحولت الديمقراطية الفلاحية التي دعا لها "لينين" والتي كان يجب أن تكون "أقل تبعية ما أمكن حيال الليبراليين وتستسلم أقل ما أمكن لنفوذهم" (لينين، 2007، صفحة 22)، إلى ديمقراطية اشتراكية تتأسس فقط على سيطرة البروليتاريا على الحكم لتحقيق النموذج الديمقراطي الخاص بها.

ليست هناك حاجة لمناقشة مصطلح الديمقراطية وأصوله اللغوية وتعريفاته المتعددة، إذ أن هذه المسائل قد أخذت نصيبا وافرا في الأدبيات السياسية. لكن ما ينبغي إعادة التأكيد عليه هو توجه معظم

الدول التي كانت تُدعى بالديمقراطيات الشعبية أو الاشتراكية إلى تبني المؤسسات السياسية التي أنشأتها الديمقراطيات الغربية، أطلق "صموئيل هانتنغتون" على هذه التغييرات تعبير الموجة الثالثة للتحويل الديمقراطي.

إن الانتقال نحو ديمقراطية ليبرالية رافقه عمل حثيث لإبراز فوائد الديمقراطية نظريا، ولذلك فقد رَسَخَت الكتابات الحديثة تصورات مثالية عن الشروط التي يجب على نظام سياسي أن يتبناها حتى يوصف بأنه ديمقراطي. كانت الخطوات العاجلة التي اتخذتها حكومات البلدان التي أُحدث فيها تغيير في كثير من الأحيان صورية، ولا تستجيب سوى للشروط الشكلية للمنظور التنموي الحديث الذي لم يستطع على مدار نصف قرن من إحداث تغيير جوهري في الأنظمة الاجتماعية لتناقضه مع مكونات المجتمعات التي استهدفها، خاصة في العالم الإسلامي.

تعتبر دولا ديمقراطية تلك التي حققت مجموعة من المعايير في بنائها السياسي، وتُعتبر المعايير تلك عن فلسفة تجعل من المساواة الكاملة بين المواطنين جوهر العملية كلها، يُجملها "روبرت أ. دال" فيما يلي:

- المشاركة الفعالة.
- المساواة في عملية الاقتراع.
- الفهم المتنور.
- التحكم في البرنامج.
- إدراج البالغين في قوائم الناخبين. (دال، 2016، صفحة 50)

فالنظام الذي يجمع هذه المعايير هو نظام ديمقراطي يوفر للمواطنين القدرة على إدارة شؤونهم والتحكم في السياسات التي تعنى بهم.

تُفرّق الأدبيات السياسية بين دول غير ديمقراطية وأخرى ديمقراطية وثالثة راسخة ديمقراطيا والتي عادة ما تكون هي الديمقراطيات القديمة، التي بدأت خطواتها نحوها منذ بدايات القرن التاسع عشر أو قبله بقليل. وقد تركّز الاهتمام مؤخرا حول السبل التي يمكن من خلالها ترسيخ الديمقراطية في بلد حديث العهد بها، وما هي المسائل التي ينبغي التركيز عليها. على الرغم من أن هذا الطرح لا يغفل أهمية العوامل الثقافية والقيم إلا أنه لا يتورع عن محاولة فرضها حتى وإن تصادمت مع القيم المحلية، بل إنه يعتبر القيم المحلية تقليديةً ويجب تجاوزها.

يتطلب ترسيخ الديمقراطية مجموعة من المؤسسات التي يجب توفرها، والتي يسميها "دال" بالثوابت السياسية، وهي كالتالي:

- مسؤولون منتخبون.

- انتخابات حرة نزيهة ومتكررة.
- حرية التعبير.
- مصادر بديلة للمعلومات.
- الجمعيات المستقلة.
- المواطنة الشاملة. (دال، 2016، صفحة 107)

تمثل هذه الثوابت حاجة رئيسية للتأسيس لنظام ذو شكل ديمقراطي، وإذ أن هذه المؤسسات هي في الحقيقة نتيجة طبيعية للتطور التاريخي للسياسة الغربية، فإنها قد لا تكون ذات جدوى في سياق لم تنبثق ذات الثوابت من صراعاته السياسية وتطوره التاريخي، ولذلك فإن هذه المؤسسات تعتبر غير كافية لتعزيز الديمقراطية في بلد قرر أن يتبناها ولم تكن هي نتاج تجربته الطويلة.

لقد لاحظ الباحثون ذلك النقص، أين يوجد جسد للديمقراطية وتغيب عنها الروح، ولذلك كان لازما توفير الظروف المناسبة التي تكفي لضمان استمرار الديمقراطية؛

الظروف الضرورية للديمقراطية:

- 1- سيطرة مسؤولين منتخبين على قوات الجيش والشرطة.
- 2- انتشار المعتقدات والثقافة السياسية الديمقراطية.
- 3- غياب سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية.

الظروف المؤاتية للديمقراطية:

- 4- اقتصاد سوق ومجتمع حديثان.
- 5- ضعف تأثيرات التنوع الثقافي. (دال، 2016، صفحة 179)

2. تطور الديمقراطية في الجزائر:

تُقرر المادة الأولى من الدستور الجزائري أن الجزائر هي جمهورية ديمقراطية شعبية (ج.ج.ج.د.ش، 2020، صفحة 7)، وبمنظرة عامة على هذا الوصف تبدو تلك التسميات مترادفة من حيث المضمون أو على الأقل متشابهة ومتشابكة إلى حد لا يمكن تخليصها عن بعضها. وقد ورثت هذا الاسم من العهد الاشتراكي الذي تبنته القيادة السياسية والعسكرية بعد الاستقلال، لذلك فإن تلك المصطلحات كانت تعبر أكثر عن نموذج ديمقراطي اشتراكي حاول أن يُقلد التصور السوفييتي والصيني. يُمكن تفهيم طبيعة المرحلة التي مرّت بها الجزائر آنذاك، لكن ما يدعو للتساؤل هو الاستمرار وفق ذات النهج المستورد لفترة طويلة، بل إلى تبني مضامين أخرى مغايرة لنفس التسميات بعد التحول نحو نموذج أكثر انفتاحا تأثرت فيه مرّة ثانية بالتصورات الليبرالية أو فُرضت عليها.

استخدم الرومان مصطلح الجمهورية للتعبير عن نظامهم السياسي حتى بعد أن حل حكم الأباطرة محل مجلس الشيوخ الذي كان يمثل حكم الشعب (D. Digeser, 2003, p 5)، فكلمة جمهورية Republic المشتقة من res أي الشيء و publica أي الجمهور؛ تعني من الناحية الإصطلاحية الشيء الذي يمتلكه الجمهور (دال، 2016، ص32)، وقبلهم أطلق الأثينيون اسم الديمقراطية على نظامهم السياسي للتعبير على نفس المعنى الذي يستمد فيه النظام سلطته من الشعب. يبدو الاستخدام المتكرر لكلمات من أصول مختلفة للدلالة على ذات المفهوم في تعبير الجمهورية الديمقراطية الشعبية، تأكيداً على وضع الشعب في الحكم وفي تقرير السياسات التي تهمه.

إن المتأمل في أساليب تقرير السياسات العامة في الجزائر يصل إلى نتيجة أنه على الرغم من توافر الشروط الشكلية للديمقراطية إلا أنه لا يمكن القول حقاً أن للمجتمع دوراً ذا بال في صنع سياساته، لكن مع ذلك فإنه قد بدأ مؤخراً -على احتشام- في أداء دور ضاغط على المسؤولين الحكوميين، وليس كمقرر للسياسات عن طريق ممثليه كما تقتضيه الديمقراطية النيابية، حتى في الفترة الاشتراكية التي قامت نظرياً على تعزيز الدور السياسي للشعب فإنها لم تؤد إلا إلى تعقيد التعزيزات البيروقراطية وأجهزتها التي سرعان ما انفصلت حال إيجادها عن المجتمع ومارست عليه الوصاية. لقد حالت الأزمات المتتالية منذ إقرار التعددية دون استكمال التحول نحو الديمقراطية أو تعزيزها، ولا شك أن تلك الأزمات في أغلبها كانت نابعة من طبيعة وأسلوب ذلك التحول في ذاته.

إذا لم يمكن ممكننا وصف الجزائر بالديمقراطية الراسخة (وهو ما تقررره معظم البحوث في هذا الشأن، بل وما تعترف به السلطة السياسية)؛ أي أنها توقفت عن التحول إلى بلد ديمقراطي كامل أو عُلقت في مرحلة تحول طويلة جداً لم تستطع أن تلتفت بعد إلى ضرورة المعايير الثقافية والقيمية، ولم يمكن وصفها كذلك بأنها دولة استبدادية، فإن الوصف الأنسب لها قد يكون ما قدمه الباحث والدبلوماسي الأمريكي "مايكل ماكفول" الذي أطلق على الأنظمة الشبيهة بهذا النموذج تعبير "الأنظمة الهجينة".

بعد سقوط الأنظمة الشيوعية نهاية الثمانينات تحولت بعض تلك الدول، وخاصة في أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقاً، إلى ديمقراطية ليبرالية، لكن أغليتها اتخذت أشكالاً أخرى من الدكتاتورية أو أصبحت ديمقراطيات غير راسخة (McFaul, 2002, p212). "خَلَفَت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وراءها أنظمة سياسية هجينة تحمل في طياتها بعض سمات الدكتاتورية والديمقراطية معاً، فهي ديمقراطية منفتحة أو ديمقراطية مقيدة" (سامح، 2007، صفحة 44). تتميز الديمقراطيات المقيدة بوجود الطابع الشكلي للديمقراطية حيث توجد انتخابات غير نزيهة، وأحزاب سياسية غير فاعلة، ومجتمع مدني تحت رقابة الدولة، ومؤسسات إعلامية مقيدة، وبرلمان ضعيف، ونسب عالية من الفساد، ووطغيان للسلطة التنفيذية (سامح، 2007، صفحة 44).

يمكن الارتكاز على ذلك التصور النظري في الإدعاء بأن الجزائر هي إحدى الديمقراطيات المقيدة، ويُعد الدكتور "خالد توازي" مجموعة من المبررات السياسية والقانونية والاقتصادية التي تسوق إلى الاعتقاد بأن الانفتاح السياسي الذي اعتمدته الجزائر من أجل بناء ديمقراطية تعددية، أبقى على ذات الفواعل الأكثر تأثيرا في السياسة على الرغم من فتحه المجال أمام فواعل جديدة، لكن تلك الأخيرة لم تستطع إلى الآن أن تشكل نخبة بديلة عن النخبة الحاكمة التقليدية، ولم تنجح حتى في الخروج بتصورات بديلة من الناحية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية (توازي، 2017، الصفحات 12-19).

على الرغم من إنشاء أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني جديدة وفتح المجال أمام إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة، إلا أن هيمنة العناصر التقليدية على المستوى الرسمي وغير الرسمي على أبرز تلك الفواعل الوليدة جعل من عملية التحول الديمقراطي مجرد تغيير شكلي انتقل فيه وجود الأطراف الأكثر تأثيرا نحو مجالات أوسع.

في الجزائر، وفي مثيلاتها من الديمقراطيات المقيدة (الهجينة)، تم تقييد ما ينبغي فتحه وفتح ما ينبغي تقييده، ولذلك كانت النتائج عكسية؛ أي أنها بدل أن تؤدي إلى تعميق المسار الديمقراطي فإنها بقيت تراوح مكانها صعودا وهبوطا لمدة تزيد عن الثلاثة عقود. فمشاركة الأحزاب الفعالة والمجتمع المدني وبالتالي المؤسسات التمثيلية التعددية (البرلمان والمجالس المحلية) كانت مقيدة من الناحية الوظيفية ولا زالت كذلك، وكنتيجة لذلك التقييد طويل الأمد فقدت معظم تلك المؤسسات والهيئات قدرتها على أداء وظائفها الديمقراطية بل استشرى الفساد في كثير منها، بينما حق الاقتراع الشامل -مثلا- مفتوح على الرغم من الاعتراف بوجود ثقافة سياسية متدنية في أغلب المناطق. من الناحية التاريخية في الدول الغربية، مصدر الديمقراطية الحديثة، لم يكن حق الاقتراع مفتوحا على قدم المساواة لجميع المواطنين، وكان التطور الطبيعي للديمقراطية يصاحبه تطور في قيمها وانتشارها بصورة أوسع لدى المجتمع، وفي الحقيقة حصل عامة المواطنين على هذا الحق تدريجيا بانتزاعه من الهيئات التمثيلية حيث أثبتوا بذلك أهليتهم.

صحيح أن التزوير الذي تعرضت له الكثير من الانتخابات في الماضي أثار بشكل على بارز على المشاركة في الاقتراعات العامة، كما أثار في البيروقراطية الجزائرية التي ظلت تشرف على الانتخابات طيلة تلك المدة، ومع غياب النزاهة وانغلاق البيروقراطيات فإن ذلك قد شكل حاجزا أمام الإصلاح السياسي حتى عندما أقدمت السلطة مؤخرا على إجراءات أكثر جرأة. كنتيجة لتلك الممارسات ظهرت مشاكل جديدة تواجه الانتخابات متعلقة أساسا بالمواطنين وأهليتهم في مناقشة القضايا العامة واختيار المرشحين على أساس عقلائي، كما ظهرت مشاكل أخرى متعلقة بالمرشحين في حد ذاتهم.

تُعدّ الجزائر نظريا دولة ديمقراطية تبدو فيها مظاهرها من تعددية حزبية وإعلامية ومجتمع مدني وانتخابات دورية، واجهت التعددية الحديثة فترة تراجع عصبية مباشرة بعد إقرارها في دستور سنة

1989. جاء التحول الذي أقرته النخبة الحاكمة على عجل بفعل الضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، ولم يكن الدستور نتيجة لنقاش مجتمعي عام يؤسس لبناء نظام جديد يتوافق مع المجتمع وطبيعته وقيمه من جهة، ومع تكوين النخب السياسية وتناقضاتها من جهة أخرى.

3. تعاقب الإصلاحات السياسية في الجزائر منذ سنة 1989 إلى سنة 2022:

تختلف دلالات مصطلح الإصلاح حسب مصدره، فهو كمفهوم مقابل للتغيير الثوري كثيرا ما استخدم من قبل السلطات الحاكمة في البلدان غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية للتعبير عن تغيير سياسي وشيك، لكنه في أغلب الحالات يمتد لعشرات السنوات ويعتمد على تعديل شكلي في الأنظمة السياسية لا يكون له تأثير في موازين السلطة ولا في جوهر العملية السياسية؛ وهو المقصود بالإصلاح السياسي.

استخدم مفهوم الإصلاح في القرن السادس عشر في أوروبا ومنذ بداية القرن التاسع عشر في العالم الإسلامي، وارتبط أكثر بمفهوم التجديد الديني الذي بدأ مع "حمدان خوجة الجزائري" و"رفاعة الطهطاوي"، ثم الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس وعلال الفاسي" (بوزيد، 2006، الصفحات 59-60)، وكان يدل على تغيير أكثر راديكالية يمس الجوانب الجوهرية للأنظمة الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة ليس من أجل إحلال نظام مكان آخر فقط، ولكن من أجل تحقيق نهضة أكثر شمولاً. لكن مطالب الإصلاح من هذا النوع خبت مع تصاعد موجات التحرر واتخاذ الحركات التحررية لمسار عسكري في التخلص من الاستعمار الغربي، ومع استقلال الدول تلك بدأت مسارات التحديث على النمط الشيوعي أو الليبرالي في التكوّن في الواقع، لكنها واجهت بيئة حضارية مقاومة لبعض خصائصها وأنظمة سلطوية اعتمدت أساليب قسرية ورؤية ضحلة لحل المشاكل التي تصدّت لها.

منذ استقلال الجزائر، رافقت الصراع السياسي وعود دائمة بالإصلاح، اهتمت في البداية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي طرحت نفسها كأولوية للسلطة السياسية التي قامت في سبيل استكمال الاستقلال ثم تحقيق نموذج للرفاهية بالعديد من الخطوات الثورية مثل تأميم المحروقات والثورة الزراعية سنة 1971. لم تطرح مسألة الإصلاح السياسي جدياً، ناهيك عن التحول في طبيعة النظام السياسي إلا مع تدهور الوضع الاقتصادي الذي رافقه تراجع الشيوعية في العالم، حيث شهدت الجزائر تعديلاً دستورياً سنة 1989 أدى للتحول إلى التعددية السياسية.

هناك اختلاف حول إمكانية وصف تلك المرحلة بالتحول الديمقراطي لسببين: أولهما؛ أن التحول حسب ما تشترطه التصورات المثلى للديمقراطيات الليبرالية يحتاج إلى تغيير راديكالي لا يقتصر فقط الجوانب المؤسسية للنظام السياسي ولكن يتعداها إلى إعادة هيكلة القيم والبُنى المسؤولة عنها، ثانياً؛ أن تلك التعددية الوليدة سرعان ما اصطدمت مع رغبة عميقة للنخبة الحاكمة في التثبيت بالسلطة كاملة

وفي استمرار الأوضاع وفق تصوراتها. تسبب الصراع السياسي في مأساة وطنية لم تنته إلا بالتأكيد على حيازة النخب القديمة على السلطة من جديد، لكن في صورة أكثر انفتاحا.

مع هذا النموذج الجديد لديمقراطية أكثر انغلاقا مما كانت عليه التجربة القصيرة بداية التسعينات، درجت السلطة السياسية على إحداث إصلاحات سياسية، كانت تلك الإصلاحات تركز على مقارنة قانونية ودستورية تهدف من خلالها لإيجاد آليات مؤسسية، لا تتنازل لها عن جزء من سلطتها إلا بوجود ضمانات للرقابة الفوقية عليها والتحكم في مآلاتها.

لم تُطرح كثيرا إشكالية الإصلاح السياسي في أول عهدتين للرئيس الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة" بفعل تأثير العامل الاقتصادي الذي شهد انتعاشا بعد أن استمرت الظروف المعيشية الصعبة لأكثر من عقد قبل ذلك، وكذا بفعل الأزمة الأمنية التي أمكن تجاوزها بصعوبة، يبدو هذا جليا في الشعار الذي رفعه الرئيس في حملاته الانتخابية آنذاك (جزائر قوية وآمنة). على الرغم من ذلك حدث العديد من التعديلات في الفترة السابقة على سنة 2012، والتي كانت تعزز المزيد من الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية بالإضافة إلى الكثير من التجاذبات مع النخبة العسكرية من أجل تحجيم دورها في التأثير على السلطة السياسية التي رغب الرئيس بالاستحواذ عليها كاملة.

بفعل الثورات التي اندلعت في تونس ومصر وما تبعها، حاولت العديد من الأنظمة الهجينة استباق الحركات الاحتجاجية بإدخال بعض الإصلاحات السياسية، التي كانت متعلقة أكثر بمؤسسات الحكم والمؤسسات الرقابية والحقوق والحريات العامة. كانت الجزائر أحدها، حيث بادرت السلطة سنة 2011 بحزمة من الإصلاحات السياسية التي روّجت لها في شكل تعديلات قانونية مسّت القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية والجمعيات والإعلام وتمثيل النساء في المجالس المنتخبة (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2012، عدد 1 و2) (دريادي، 2016، الصفحات 32-34).

لم تأت الإصلاحات التي أُقرّت سنة 2016 بتغيير جوهري في بنية النظام السياسي ولا في العملية السياسية برمتها، فما سميت ورشة الإصلاحات السياسية التي دامت حوالي خمسة سنوات لم تختتم (سنة 2016) سوى بمجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية ذات الطابع الشكلي، مثل تحديد العهدة الرئاسية، واستشارة الأغلبية البرلمانية في تعيين الوزير الأول ومنع التجوال الحزبي في البرلمان، وبعض المسائل المتعلقة بالترشح في الانتخابات والدوائر الانتخابية، وكذا هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات (مناصيرية وعوايجية، 2018، صفحة 385).

بغض النظر عن الأسباب التي أدّت إلى انطلاق حراك شعبي في 22 فبراير 2019، فإن من النتائج المهمة له انتقال السلطة الرئاسية إلى الرئيس "عبد المجيد تبون" بعد انتخابه نهاية تلك السنة، بدأ الرئيس الجديد هو الآخر في طرح مجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية التي أعلن من خلالها عن

مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية، لكن بادعاء أن تلك الإصلاحات يمكن أن تحقق قطيعة مع الممارسات السياسية للحقبة السابقة.

انكبت تلك التعديلات مثل سابقتها على تحويل مجموعة من الآليات المتعلقة بالانتخابات ومبادئ وطرق الترشح وشروطه وسير العملية الانتخابية (حبوش، 2021)، وبعض المسائل الأخرى مثل إلزامية تعيين الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية ومنع ممارسة أكثر من عهدتين برلمانتين منفصلتين أو متتاليتين، وتعويض المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2020، عدد 84).

4. مدى قدرة الإصلاحات السياسية على تعزيز الديمقراطية في الجزائر:

يقرر الدستور ومن بعده القوانين مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تحقق قدرا جيدا من الديمقراطية، حيث يُمكن التعديل الدوري لها وإصلاحها بشكل تدريجي من تعزيز المؤسسات الديمقراطية بصورة أوسع، لكن من خلال استقراء تلك التعديلات التي أخذت وقتا طويلا وكذا الممارسات السياسية في الواقع قد نجد أن الديمقراطية الجزائرية لازالت أمام مسار طويل من محاولات التغيير حتى يمكن ترسيخها وفق ما تفترضه معاييرها المثلى وما تنص عليه المبادئ المؤسسة للجمهورية الجزائرية.

في الكثير من الأحيان يتم تداول عبارات من قبيل أن الجزائر تزخر "بترسانة" مهمة من القوانين والمبادئ الأخلاقية التي تُمكنها من تحقيق تقدم سياسي ورفاهية اقتصادية، لكن الواقع في أغلب الأحيان لا يتطابق وتلك التصورات المثالية التي تعبر عنها ترسانة القوانين تلك. لا بد أن هناك عدم توافق بين المبادئ الأخلاقية التي تقررها القوانين والواقع المناقض لها.

إن الحكم على النظام السياسي الجزائري ليس حكما أخلاقيا، إنما هو حكم واقعي بالمقارنة مع المعايير المثلى التي يستدعيها مفهوم الديمقراطية ولما تقرره قوانين الدولة ودستورها، وإلا فإنه لا يمكننا الجزم بضرورة النظام الديمقراطي وصلاحيته القيمية مطلقا. وحيث أنه ليس هناك ما يوجب من الناحية الإجرائية التقيّد بضموم الديمقراطية ولا بشكلها، إلا أن اختيارها كنموذج للحكم يجعل من المقارنة بين الممارسات السياسية وما يقتضيه النظام الديمقراطي أمرا ضروريا.

إن توفر مجموعة من الآليات الديمقراطية في الدساتير والقوانين واللوائح، لا يعني بالضرورة أن هذا البلد ديمقراطي، فتلك الآليات قد تفقد في كثير من الأحيان روحها؛ أو الهدف الذي وجدت من أجله، فالانتخابات هي إحدى الوسائل التي يستطيع المواطنون من خلالها اختيار المسؤولين الذين يمثلونهم في المؤسسات السياسية، لكن ماذا لو عجز عن ذلك غالبية الشعب في نظام توجد فيه انتخابات؟ قد تكون الانتخابات المزورة أحد الأسباب، لكن في بلد يوفر انتخابات شفافة ويبدو فيه ذلك العجز فإن المشكلة تتعلق بشيء أبعد من الآلية نفسها أين ترتبط أكثر بالمواطنين في حد ذاتهم وبقدرتهم على إدارة العملية الديمقراطية، فالأخيرة ليست مسألة تقنية تقع على عاتق النظام السياسي فقط.

في كتابه "الديمقراطية ونقادها" يناقش "روبرت دال" هذه المسألة بقوله: "إن القول أن كافة أفراد المجتمع -أو كافة البالغين منهم على أقل تقدير- مؤهلون للعملية الديمقراطية يستتبع سؤالاً سابقاً: متى تُشكّل مجموعة من الأفراد كيانا -شعباً- جديراً بحكم ذاته ديمقراطياً؟" (دال، 2005، صفحة 328). إن تعبير "جديراً بحكم ذاته" يعني أن القدرة على إدارة الحكم الديمقراطي هي مسألة نابعة من الشعب أولاً. اعتاد المجتمع في الجزائر على استقبال حزمة من الأدوات السياسية والاقتصادية وفق ما تقرره النخبة الحاكمة في كل مرحلة، فمن الفكر الاشتراكي ونظام التوجه الواحد إلى الانفتاح والتعددية السياسية، وفي كل مرة كانت تمثل خيارات الساسة المسؤولين حلولاً جاهزة. أشرنا سابقاً إلى أن الديمقراطية الليبرالية هي نتيجة مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي صُقلت على مدار قرون من الخبرة التاريخية للشعوب الأوروبية؛ لا تتوفر تلك الشروط التاريخية في المجتمع الجزائري، وبالتالي فإن الآليات الديمقراطية كالانتخابات لا تعدو أن تكون مجرد وسيلة قد تُمثّل عائقاً أمام الوصول إلى جوهر الديمقراطية، ولذلك فإنها -الآليات- في الأحيان كلها عبارة عن أدوات تعيد إنتاج نفس النخب التي يلتصق وجود السلطة بشخصها أكثر من المؤسسات التي تمثلها.

لا ينطبق هذا على الانتخابات فقط، فالأحزاب السياسية والمجتمع المدني هي الأخرى تُعد أحد الثوابت الديمقراطية المهمة التي تُمكن المواطنين من تجميع جهودهم وفق قناعاتهم ورؤاهم للتنافس على السلطة من أجل تنفيذ برامجهم السياسية ومن أجل المساهمة في تسيير الحكم بأنفسهم. يكفل الدستور والقوانين الجزائرية الحق في إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات على اختلافها، وقد أكدت الإصلاحات السياسية التي جاءت متعاقبة سنوات 2012 و2016 و2019 على ذلك. لكن في الحقيقة فإن مجمل الأحزاب السياسية في الجزائر لا زالت غير فعالة ولا تؤدي الوظائف التي تفترضها المثل الديمقراطية إلا بصورة محتشمة وفي مناسبات معدودة مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت الأحزاب في ذلك وفقاً لكبرها وتاريخها.

في الفترة الاشتراكية اعتُبر الحزب الواحد والمنظمات الجماهيرية مجرد أجهزة تابعة للسلطة، وهي وسائل إيديولوجية لإقناع المواطنين بسياسات النخب الحاكمة وتعبئتهم أكثر من كونها أدوات لمشاركة المجتمع في تقرير شؤونه العامة. ورثت الجزائر ذلك الدور عن تلك الفترة، إذ يُستخدم حالياً تعبير "أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة"، ويعتبر هذا التعبير حتى من قبل الأحزاب تلك دليلاً على أن جزءاً من الأحزاب السياسية وكذا منظمات المجتمع المدني هي أداة بيد السلطة وليس أداة للمشاركة السياسية من قبل الشعب، ولم يستطع أي حزب معارض منذ التعددية أن يمثل أغلبية في الهيئات التشريعية ناهيك عن أن يستلم السلطة.

من المفترض أن تؤدي الإصلاحات السياسية التي تُدخلها البلدان التي تبنت الديمقراطية حديثاً بشكل متدرج إلى ترسيخ الديمقراطية، إذ يتمثل التحدي في إمكانية "تعزيز الممارسات والثوابت

الديمقراطية الجديدة فيها، وفي كيفية تحقيق ذلك، أو كما يقول بعض علماء السياسة في تعزيزها بحيث تستطيع الصمود أمام اختبارات الزمن، والصراع السياسي، وبحيث تتمكن من تعميق الديمقراطية (دال، 2016، صفحة 8). لكن ذلك يتطلب توفر إرادة سياسية وتوافقا في القيم وثقافة سياسية، في الوقت الذي تبدأ فيه المؤسسات التقليدية في التخلي تدريجيا عن قيمها والتنازل أو فقدان جزء من سلطتها للفاعلين السياسيين الجدد الذين يُحتمل تمثيلهم لإرادة شعبية واعية لمقتضيات كل مرحلة من مراحل الإصلاح تلك.

لا يرتبط الإصلاح السياسي المتدرج بخطوات تتخذها البنى التقليدية دون توفر الإرادة الشعبية، أما في حال عدم قدرة المجتمع على فهم متطلبات ترسيخ ديمقراطيته الوليدة، فإن الاعتماد فقط على النخب القديمة ومؤسساتها لا يؤدي على الأرجح إلى إحداث تغييرات عميقة أو جدية. لقد ارتبط الإصلاح السياسي في الجزائر بالكثير من الوعود التي تجسدت بعضها في شكل مواد قانونية، لكن مع تنازل المجتمع عن دوره في العملية أو غياب إدراكه لمقتضياتها أو عدم توافقه مع قيمها، متزامنا مع غياب الإرادة السياسية، لم يجعل من تجسيد تلك القوانين في الحقيقة أمرا ممكنا إلى غاية الآن. فحتى الخارطة الحزبية لم تتغير إلا نسبيا ناهيك عن أي تغيير يمكن أن يطرأ على بنية السلطة.

بالإضافة إلى صراع الأجنحة والنخب التي تحوز على السلطة في النظام السياسي الجزائري وما تسببت فيه من أزمات عطّلت المسار الديمقراطي لفترة طويلة، لازالت البيروقراطيات على اختلاف مستوياتها المركزية والمحلية هي الأخرى أحد العوامل التي تكبح تعزيز الديمقراطية. في الكثير من الأحيان لم تسمح التعقيدات البيروقراطية بتحقيق بعض المسائل المتعلقة بالإصلاح السياسي في الواقع، إذ ليس من الواضح أبداً إن تمكّنت الأحزاب السياسية حقا من الاطلاع على قوائم الناخبين في بلدياتهم بعد أن مُنح لها هذا الحق في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات سنة 2012 ثم سنة 2016، كما بقيت الإدارات المشرف الحقيقي على العملية الانتخابية حتى بعد استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومع ذلك فقد حققت الأخيرة تقدما ملحوظا في إدارة العملية الانتخابية بغض النظر عن مجرياتها ونتائجها.

إن الصبغة العاجلة والشكلية للإصلاحات السياسية قد أدّت في بعض الأحيان إلى اختلال أكبر في الهياكل والمؤسسات السياسية، وهو ما أدّى إلى تجاوزها في مراحل لاحقة، فما عُرف بقانون الكوطة الذي حدد نسبة معينة للنساء في قوائم الترشيحات الحزبية وفي المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية، لم يراعي طبيعة التكوين الاجتماعي للجزائريين، وكنتيجة لذلك عجزت الأحزاب السياسية عن اقتراح بديل نسوي مناسب يتوافق والنسبة التي فرضها القانون، حيث تسبب ذلك في توليد تشكيلة غير مناسبة في المجالس المنتخبة، وأدّى ذلك إلى التخلي عن هذا القانون في الإصلاحات الأخيرة.

يتطلب الإصلاح السياسي الالتزام بحد أدنى من المبادئ الواجب توفرها في نشطاء السياسة، وإدراكا للواجبات التي تقع على عاتق المجتمع، فاشترك الضمير الجمعي للأمة في توجيه الجهود الواعية في بناء

مؤسسات ديمقراطية أجدى من المطالبة بالحقوق والحريات، إذ أن انتزاع هذه الأخيرة ما هو إلا نتيجة حتمية لتاريخ طويل من النضال من أجل تحقيقها. تزداد أهمية الوظيفة التي تقع على عاتق المجتمعات الحديثة، خاصة مع جنوح الساسة في الأنظمة الهجينة المغلقة إلى تقديم المصلحة الشخصية على مقتضيات الديمقراطية، ولعل ذلك أحد المعوقات الأشد تأثيراً على تحقيق إصلاحات سياسية في الجزائر، والتي قد تتطلب من "المستزلمين" -حسب تعبير رودجر أوين- تقديم تنازلات عن قيمهم المادية، ومن أجل تجنب ذلك فإنهم يعتمدون إلى الحد من تأثير الإصلاحات وإلى ضبطها (أوين، 2013، صفحة 15).

مع العلم أن النقاش مُنصبُّ على المؤسسات الديمقراطية في الجزائر، وقد لا نجد التفاتة إلى المعايير الثقافية والقيمية إلا قليلاً، في المناقشات العامة وحتى في الطروحات الأكاديمية، فإن المُبشِّرين بالنظام الديمقراطي يعترفون في كتاباتهم باختلاف الغرب عن الحضارات الأخرى، "في الشخصية المتميزة لقيمه ومؤسساته، بما في ذلك مسيحيتة، وتعدديته، وفردانيته، وحكم قانونه" (دايموند، 2014، صفحة 39)، وحيث أن قيم الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تكون عالمية، فإن نشرها يستدعي القوة (دايموند، 2014، صفحة 39). إن النقاش حول المعايير القيمية والثقافية التي تحتاجها الديمقراطية من أجل تعزيزها وخاصة ما يتعلق منها بالتحديث والعلمنة، يثير مجددا السؤال حول جدوى المؤسسات السياسية والآليات الصورية للديمقراطية الليبرالية.

الخاتمة:

يتطلب تعزيز الديمقراطية في بلد ما مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إدخال إصلاحات تدريجية على الأنظمة السياسية، إذ لا يجب أن تقتصر تلك الإجراءات على تغييرات شكلية تحافظ على الفواعل التقليدية في بُنى جديدة. لقد اعتاد الباحثون مناقشة المؤسسات الشكلية اللازمة للديمقراطية في الجزائر، والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق واقع ديمقراطي وفق ما يقرره الدستور والقوانين، وما يسعى إلى تحقيقه الداعون إلى الديمقراطية الليبرالية.

لقد اعتمدت الإصلاحات السياسية التي تعاقبت في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، وبعد تجاوز الأزمة الأمنية، على إحداث تعديلات دستورية وقانونية تميّزت بإحدى ميزتين أو كليهما؛ أولهما أن التعديلات تلك حرصت في كل مرة تقرر فيها أحد الحقوق العامة أو تُحدث فيها هيئة أو جهازاً تدّعي أنه مستقل إلا وتحيطه بمجموعة من الضوابط التي تتجاوز الحدّ الذي لا يُمكن من ممارسة ذلك الحق في الواقع، أو تجعل من الهيئة المستقلة تلك مجرد شكل تابع للسلطة السياسية. وثانيهما أن تكون بعض الإصلاحات غير قابلة للتطبيق حيث تتعارض مع المصلحة الذاتية للأجهزة البيروقراطية أو للمسؤولين السياسيين أو من لهم نفوذ في الدوائر الحكومية المركزية والمحلية، وفي بعض الأحيان تتعارض الإصلاحات السياسية مع القيم المجتمعية مما يؤدي إلى إحداث تأثير عكسي على المؤسسات التي تستهدفها.

إن الطابع الاستعجالي للإصلاحات السياسية وفقدان المشاركة المجتمعية الواعية وتدني الثقافة السياسية وغياب الإرادة الجدية من قبل المسؤولين الحكوميين وانكفاء النخب الثقافية والعلمية على مصالحهم الذاتية، أدى إلى إفراغ الإصلاحات تلك من محتواها وابتعادها عن غاياتها النهائية المتمثلة في ترسيخ الديمقراطية حقيقة. وقد ساعد عدم توافق المقتضيات الجامدة للديمقراطية الليبرالية من قيم اجتماعية وثقافية مع طبيعة المجتمع الجزائري (ومن يمثله من المجتمعات الشرقية والإسلامية)، وعدم تعبير الثوابت الديمقراطية (الشكلية) من مؤسسات وهيئات عن التكوين الاجتماعي الحقيقي الذي تشكل وفق مسار تاريخي مغاير لمسار الديمقراطيات الغربية، أملت في ذلك التجربة الإنسانية والقيم الدينية والثقافية وما اتصل بها من أعراف وعادات.

مُحمّلاً بالإخفاقات السياسية التي مُني بها المجتمع الجزائري، يبرز السؤال: هل تحتاج الجزائر إلى تعزيز الديمقراطية أم إلى تحول نحو الديمقراطية أم إلى نموذج آخر غير الديمقراطية الليبرالية؟ وهل هناك حاجة إلى التشّدق بأن هذا النظام أو ذاك ديمقراطي، على الرغم من أنّه يتناقض مع جوهر الديمقراطية المُفترضة؟ بينما يُمكن التعبير بصورة صارخة أنه قد حان الوقت لبحث نظام أكثر ملاءمة قائم على فلسفة تؤسس للعدالة والمساواة وتحقيق غاية السعادة والرفاه، دون الحاجة إلى الالتزام الصارم بالثوابت والمؤسسات الديمقراطية ومعاييرها، التي أثبتت في كثير من الأحيان تعارضها مع تجارب وقيم الشعوب المستهدفة بها، بل أثبتت أنها قد تكون أحد الأسباب التي تحول دون تقدمها، لإصرارها -بافتراض توفر الإرادة السياسية- على نفس النهج ثم توقع نتائج مختلفة !

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، العدد 84، 30 ديسمبر 2020.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 01، 14 يناير 2012.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، 15 يناير 2012.
- بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي و سبل تعزيز التحول الديمقراطي : محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2006، العدد 11، يوليو 2006.

- وهيبة حبوش، النظام القانوني لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني على ضوء الأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي للانتخابات، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 2، جوان 2021.
 - حميدة دريادي، الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر... تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم، مجلة أبحاث، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2016.
 - لاري دايوموند، روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، (تر: عبد النور الخراقي)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والدراسات، 2014.
 - ماو تسي تونغ، حول الديمقراطية الجديدة، القاهرة: كتب عربية، 2007.
 - سامح فوزي، ألوان الحرية الموجة الرابعة للتحوّل الديمقراطي في العالم (رؤية مصرية)، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.
 - سميحة مناصرية ووافية عوايجية، تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية "دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، جانفي 2018.
 - فلاديمير لينين، الليبرالية والديمقراطية، القاهرة: كتب عربية، 2007.
 - روبرت أ. دال، الديمقراطية ونقادها، (تر: نيمر عباس مظفر)، ط2، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2005.
 - روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، (تر: سعيد محمد الحسنية)، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.
 - رودجر أوين، الحكام العرب مراحل الصعود والسقوط، (تر: سعيد محمد الحسنية)، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.
 - خالد توازي، الأنظمة السياسية الهجينة - مفارقة التحوّل و التكيف - قراءة في الحالة الجزائرية، Revue d'Etudes Sur l'Algérie et le Monde، المجلد 2، العدد 7، أوت 2017.
2. باللغة الأجنبية:

- Elizabeth Depalma DIGESER, **Citizenship and the Roman res publica: Cicero and a Christian Corollary**, Critical Review of International Social and Political Philosophy, Vol 6, N 1, 2003.
- Michael McFAUL, **The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World**, World Politics, Vol 54, N 2, 2004.